مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

سلسلة مخاطر السلام في اليمن ما بعد الحرب: تحديّات إعادة الإعمار

عبدالله بن محمد حميدالدين
باحث أوّل في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،
رئيس برنامج الدراسات اليمنية

تقرير خاص

رمضان ١٤٤٣هـ - أبريل ٢٠٢٢م

تحديّات إعادة الإعمار

تقرير خاص

المحتويات

خلاصة ٧

قيود إعادة الإعمار وتحديّاته ٨

تحديّات إعادة الإعمار في اليمن ٩

بعض ما يجب فعله، وما لا يجب فعله ١١

أولاً: إعادة إعمار لا مركزية ١١

ثانياً: المجتمعات المحلية أولاً، والمنظمات الدولية ثانياً ١٢

ثالثاً: الانتباه لاشتراطات الجهات المانحة ١٣

رابعاً: دعم المشاريع الناشئة والمشروعات متوسطة الحجم ١٤

خامساً: الاستثمار في الابتكارات المفيدة في زمن الحرب ١٤

سادساً: أولوية معالجة الصحة والبيئة ١٥

سابعاً: إضعاف النزعات الطائفية والمناطقية وعدم تقويتها ١٦

فن إعادة الإعمار ١٧

خلاصة[1]

تجارب إعادة إعمار ما بعد الحرب -في الأغلب- تقصُر عن توقعات الجهات المانحة والمستفيدة على حد سواء، هذا، بالرغم عن كثير مما يتحقق في سياق كارثي وقدرات محدودة وموارد ضئيلة. ولن تكون إعادةِ إعمار اليمن بالأمرِ الهين، وستواجه تحدياتٍ كبيرة لتجنب الفشل التام. إلا أنه يُمكن تحسين فرص ذلك بممارسة نقدية لما يُعدّ «أفضل الممارسات»، ومراعاة مجموعة من الاقتراحات لتحقيق أكبرِ قدرٍ من الآثار الإيجابية، وتقليل آثار السلبيات الحتمية التي منها: تجنب مركزيّة الجهة التنفيذية اليمنية لإعادة الإعمار، ومراعاة أولوية حاجات المجتمعات المحليّة، ومراجعة نقدية للاشتراطات التقليدية للجهات المانحة، ودعم المشاريع الناشئة والمشروعات متوسطة الحجم، والاستثمار في الابتكارات المفيدة التي ظهرت زمن الحرب، وإيلاء معالجة تداعيات الحرب على البيئة وعلى الصحة أولوية قصوى، وأهم شيء، مراعاة الأبعاد السياسية لتدفق الأموال مرحلة إعادة الإعمار، وانعكاساتها على توزيع الثروة، والطبقية، وتجنب أن تصير تلك الأموال أداة لتقوية نزعات طائفية ومناطقية، أو إعادة تشكيلها، وأخيراً، ممارسة التفكير الناقد، وخصوصاً عند اتباع ما يُعدّ «أفضل الممارسات»، واعتبار إدارة إعادة الإعمار فناً بقدر ما هو علم يتطلب الفَهم العميق للنسيج الاجتماعي المحلي، والبنية السياسية، والسياق الثقافي، والاقتصادي.

(١) هذا المقال مترجم مع بعض التعديلات الطفيفة عن الأصل هنا:
"How Yemen Rises", *The Cairo Review of Global Affairs*, 2019, https://www.thecairoreview.com/essays/how-yemen-rises/

قيود إعادة الإعمار وتحديّاته

إنّ تجارب إعادة إعمار ما بعد الحرب، تقصُر -في الأغلب- عن توقعات كلٍّ من: الجهات المانحة، والمستفيدة على حد سواء. فلم يحدث أن جرت الأمور في أيٍّ من تلك التجارب وَفقاً للخطة الموضوعة. ويضطر الخبراءُ للعودةَ بعيداً إلى تجارب إعادة الإعمار في أوروبا واليابان للعثور على نماذج ناجحة، ليكتشفوا أن سياقَ تلك التجارب يختلف كثيراً عن سياق ما تلاها من حروب. ومنذ مدة بدأ تداول مفهومُ «الدول الهشة» بين العاملين والمختصين في مجال إعادة إعمار ما بعد الحرب، لإجمال الاختلافات بين إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية وبين ما تلاها من حروب، وأيضاً، لإبراز التحديّات التي تنشأ عند إعادة إعمار الدول ذات الحكومات غير القادرة على إدارة شؤون الدولة في أوقات السلم؛ إما لضعفها، أو لعدم كفاءتها[٢]. وأحدث أمثلة إعادة الإعمار في المنطقة: في العراق وفي أفغانستان، وهي التي قصُرت -في أقلِّ تقدير- عن مستوى ما كان يُتوقع منها[٣]. وعندما يحدث ذلك، نجد أصابع الاتهام تتجه -دائماً- إما نحو الجهات المانحة؛ لعدم تقديمها القدر الكافي من الموارد، أو للحكومات؛ لعدم امتلاكها قدراتِ الاستيعاب والتنفيذ، أو لأنها فاسدة، أو نحو المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية؛ لاستغلالها الموقف من أجل تحقيق الثروات على حساب المأساة الإنسانية، وأيضاً، توجّه نحو المجتمعات والأطراف الفاعلة في السياسة المحلية؛ لأنها لم تُحسِن التصرف فلم تستفد من الاهتمام قصير الأمد الذي يوليه المجتمع الدولي لجهود إعادة إعمار دولهم.

وبالنظر إلى قيود إعادة الإعمار وتحديّاته، ومحدودية قدراته وضآلة موارده فليس مستغرباً قصور إعادة الأعمار عن تحقيق أهدافه. إنَّ إعادة الإعمار تتم في واقع لحق به دمارٌ مأساوي لسبل العيش، ومنظومة السوق، والأنظمة الصحيّة، وشبكات الصرف الصحي، والمؤسسات التعليمية، والبُنى التحتية. وتسعى برامج إعادة الإعمار إلى تحسين تلك الأوضاع في بيئة ضعيفة الأمن والاستقرار، وسياق تسويات هشة، ومنافسات ما بعد الحرب بين الأطراف الفاعلة، وفي ظل إعادة ترتيب أجهزة السلطة،

---

(2) OECD (2011), "International Engagement in Fragile States: Can't we do better?", *OECD* Publishing, https://www.oecd.org/countries/somalia/48697077.pdf

(3) "Iraq reconstruction failed to result in lasting, positive changes". *The Washington Post*, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/report-iraq-reconstruction-failed-to-result-in-lasting-positive-changes/2013/03/05/aa7e6948-85d9-11e2-98a3-b3db6b9ac586_story.html?noredirect=on&utm_term=.6901b54d4343

"Learning From Iraq: A Final Report From the Special Inspector General for Iraq Reconstruction", March 2013, https://www.globalsecurity.org/military/library/report/2013/sigir-learning-from-iraq.pdf

"Can We Admit Now That Afghanistan Reconstruction Failed?", *The American Conservative*, https://www.theamericanconservative.com/articles/can-we-admit-now-that-afghanistan-reconstruction-failed/

وضعف الحكومات المركزية، والتحوّل من استثمار اقتصادات الحرب إلى الاستفادة من اقتصادات إعادة الإعمار، وتكثّف المحسوبيات المحليّة، وتنوع أولويات الجهات المانحة، بل وتضادها -أحيانًا- مع حاجات الجهات المستفيدة. وهذا كله يحد من قدرة التنفيذ، ويزيد من فرص هدر الموارد بسبب الفساد أو ضعف التنسيق، بل قد يؤدي إلى تركّز الثروة بين أولئك المتمتعين بقدرة حاضرة على التنفيذ مما ينعكس سلباً على الأهداف الحقيقية لإعادة الإعمار، بل قد يؤدي إلى غرس بذور صراعات مستقبلية وانهيار للسلام. ولا تختلف اليمنُ في هذا الشأن عن أي دولة أخرى، مثل: سوريا، أو أفغانستان.

تحديّات إعادة الإعمار في اليمن

أدى الصراعَ في اليمن إلى واحدة من أكبرِ الكوارث الإنسانية، التي كان من الممكن تجنبها. ويصعُبُ تقديرُ حجم تلك المأساة لقلة المعلومات الموثوقة، ولكن الأرقامَ التقديرية كبيرةٌ. فقد تجاوز عدد الوفيات نتيجةً للعنف المباشر السبعين ألفاً، فيما يصل عدد الوفيات غير المباشرة، جراء المرض أو الجوع، أو نقص الموارد الطبية، إلى مئات الآلاف، منهم أكثر من ثمانين ألف طفل. وقد تعرض الملايين للتهجير، إما داخليّاً بعيداً عن بيوتهم ومصادر رزقهم، أو حالفهم الحظُّ ليتمكنوا من إيجاد فُرص كريمة خارج اليمن. وقد تعرض النظامُ التعليمي للتدمير، وخسر ملايين الطلّاب على مدى سبع سنوات -تقريباً- من التعليم المدرسي أو الجامعي، مما سينعكس على مستقبل اليمن. وأضحى أكثرُ من خمسة عشر مليون يمني، وبينهم ملايين الأطفال مصابين بسوء التغذية وعلى شفا المجاعة، فضلاً عن الآثار الصحية طويلة المدى. ونتيجة لانهيار النظام الصحي في البلاد، شهدت اليمن أسوأ تفشٍّ لمرض الكوليرا في التاريخ البشري الحديث. وقد انهار النظامُ الاقتصادي ما جعل أكثر من ٥٠٪ من السكان يعيشون في فقرٍ مدقعٍ[٤]، فيما تشظّت المنظومة السياسية لدرجة يصعب تخيّل كيف سيتم إعادة تشكيلها[٥].

سوف ينتهي الصراعُ، ولكن لا يتوّقع أحد أنْ تؤديَ التسوياتُ التفاوضية إلى تحقيق سريع للأمن أو للاستقرار. بل المتوقع أن ينحدر الوضع الأمني في مرحلة انتقال السلطة من القوى المختلفة المحلية إلى حكومة مركزية والانتقال من ترتيبات أمنية قائمة على الحرب إلى ترتيبات صادرة عن قوة دولة، وبخاصة في المناطق الحضرية التي تفتقد للتماسك والترتيبات الأمنية المجتمعية القوية مقارنة بالمناطق

(4) "Assessing the Impact of War on Development in Yemen", *UNDP*, April, 2019, https://www.undp.org/content/dam/yemen/General/Docs/ImpactOfWarOnDevelopmentInYemen.pdf

(5) Politics, Governance, and Reconstruction in Yemen, January, 2018, The Project on Middle East Political Science, POMEPS, https://pomeps.org/wp-content/uploads/2018/02/POMEPS_Studies_29_Yemen_Web-REV.pdf

القبلية. فالنظام الأمني الحالي في اليمن (إذا جاز لنا هذا التعبير) يعتمد على ترتيبات عسكرية، ولن تنتقل اليمن -تلقائياً- إلى ترتيبات مدنية عند زوال الحرب.

وعلاوة على ذلك، فإن التسويةَ السياسية، مهما كان شكلها كاملاً، لن تزيل العداوات العميقة بين الفصائل المتحاربة، ولا الذكريات السلبية بين فئات المجتمع، وهذا أمرٌ مسلَّمٌ به في جميع الصراعات. وما يزيد الأمر صعوبةً، هو أن الحربَ في اليمن تُعزى -إلى حدٍّ كبير- إلى انهيار ترتيبات السلطة نتيجة لأحداث ٢٠١٢م[٦]، وعند الوصول إلى تسويةٍ تفاوضية، واستئناف بناء ترتيبات سلطة جديدة، سيكون من أهم أدواتها السيطرة على الموارد وكيفية توزيعها، ولا سيما موارد إعادة الإعمار. أيضاً، يُتوقع أنّ أي حكومة ستنشأ نتيجة للتسوية السياسية اليمنية؛ ستكون مجرد مجموعة من المسؤولين المنفذين لأوامرَ فصائل متنازعة ذات مصالح متضاربة، سواءٌ القديم منها أو الجديد. وبالتالي، ستسيطر المحسوبيةُ على عملية إعادة الإعمار، وسيحتاج أيُّ رئيس توافقي إلى عدة سنوات لتنظيم حكومةٍ فاعلة تمثّل مصالحِ البلاد كلياً. ويتعقّد المشهد أكثر عندما نحسب تأثير اقتصاد الحرب الذي استفادت منه الميليشيات والسياسيون وبعض التجار[٧] فلن يؤديَ انتهاءُ الحرب إلى نهاية مفاجئة لهذه الطبقة من تجار الحرب، بل تلك الأطراف ذاتها المستغلة لمأساة اليمن لتحقيق الثراء، ستستمر في نهجها في الظرف الجديد، وستستغل نفوذَها الماليَّ، وعلاقاتها وشبكة معارفها، وخبرتها في استغلال المساعدات الدولية لتشكيل اقتصاد جديد لمرحلة ما بعد الحرب. وستكون تلك الفئات (بسبب السيولة العالية لديها) الأقدر على الاستفادة من مشاريع إعادة الإعمار ذات الميزانيات الكبيرة، بينما سيقتصر دور الآلاف من رجال وسيدات الأعمال المحترفين، ممن فقدوا ثرواتهم، على الجلوس في مقاعد المتفرجين، أو الاكتفاء بالفتات. وكلُّ ذلك، على حساب الاحتياجات الحقيقية لليمن، سواء أكانت تلك المتعلقة بالاقتصاد عمومًا، أو الخاصة بمتطلبات الإعاشة المباشرة لملايين اليمنيين الذين يعيشون على حد الكفاف.

يضاف إلى ذلك، الانعكاسات السياسية والاجتماعية لتدّفق الأموال إلى اليمن في مرحلة إعادة الإعمار، وهي التي تقدّر بعشرات مليارات الدولارات، على المديين القصير والطويل. وأيّاً كان مقدار تلك المبالغ، فإنها -حتماً- ستؤدي في غضون عام أو اثنين إلى تمكين بعضِ الفئات على حساب الأخرى، ولا سيما الفئات التي تمتلك قاعدةً شعبيةً كبيرة، وتعتمد على الدعمِ المالي الذي تتحصل عليه من تلك

(6) Abdullah Hamidaddin, "Yemen's Search for a New Order", *FPRI*, 14 December, 2017, https://www.fpri.org/article/2017/12/yemens-search-new-order/

(7) Elana DeLozier, "In Damning Report, UN Panel Details War Economy in Yemen", *The Washington Institute*, 25 January, 2019, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/in-damning-report-un-panel-details-war-economy-in-yemen

القاعدة. وهذا وحده من شأنه أن يُوجد تحدياً أمنيّاً أمامَ الجهات المانحة الحريصة على دعم المجتمعات المحلية اليمنية بشكل لا يعزّز قوة الفصائل، وبخاصة تلك التي من مصلحتها وجود حكومة يمنية ضعيفة على المدى الطويل.

بعض ما يجب فعله، وما لا يجب فعله

لن تكون إعادةِ إعمار اليمن بالأمرِ الهين، وسيكون الطريقُ في اليمن أطولَ من معظم البلدان الأخرى، إلا أنه يُمكن تحسين فرص ذلك بممارسة نقدية لما يُعدّ «أفضل الممارسات». وكما في غيرها من الحالات، فلن ترقى إعادةُ إعمار اليمن في مرحلة ما بعد الحرب إلى مستوى توقعات الجهات المانحة أو المستفيدة، وستواجه تحدياتٍ كبيرة لتجنب الفشل التام. واستناداً إلى ما سبق، وإلى طبيعة الفعل السياسي في اليمن، فهذه مجموعة من الاقتراحات؛ لتحقيق قدرٍ من الآثار الإيجابية، وتقليل آثار السلبيات الحتمية:

أولاً: إعادة إعمار لا مركزية

تميل جهود إعادة الإعمار إلى المركزيةَ، من خلال إنشاءَ هيئة رسمية متخصصة بإعادة الإعمار، تعمل بشكل شبه مستقل عن الحكومة اليمنية، أو بالتوازي معها على الأقلِّ. ومع وجود إيجابيات لهذا المسار، إلا أنّه قد يؤدي إلى عدد من السلبيات:

- ففي الأغلب، سيؤدي إلى تفضيل منهجي لبعض نماذج إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب عن غيرها. وعلى سبيل المثال، يرى بعضهم أنّ أولوية إعادة الإعمار يجب أنْ تكون لإنعاش الاقتصاد من خلال مشروعات البنية التحتية الضخمة، مثل: الطرق، والمطارات أو الموانئ، وشبكات المياه والصرف الصحي. في حين يعطي آخرون أولويةَ للقضايا الأضيق نطاقاً ذاتِ التأثير الإغاثي والمعيشي المباشر على المجتمعات المحلية المتضررة[٨]. لكلٍ من تلك الرؤى عواقب سياسية واجتماعية، فضلًا عن الاقتصادية. ويصعب تفضيل نموذج على آخر، ولكن قد يكون من الأنسب اختيار نماذجَ متنوعة، وتحقيق اللامركزية سيكون أفضلَ في هذا الصدد.

(٨) في الواقع يصعب فصل أولويات ومناهج إعادة الإعمار عن المدرسة السياسية أو الاقتصادية للجهات المانحة أو المستفيدة. انظر على سبيل المثال:
The Politics of Post-war/post-Conflict Reconstruction, Shalmali Guttal, 2005, https://doi:10.1057/palgrave.development.1100169

و:

"A Conceptual framework to analyse consequences of post conflict reconstruction interventions", *Maheshika M. Sakalasuriya et al*, 2017, https://doi.org/10.1016/j.proeng.2018.01.115

- يصعب تشكيل هيئة مركزية واحدة مجهزة؛ للتعامل تعاملاً ناجعًا وفعالاً مع مختلف الأولويات الدولية، وأولويات الدولة والمجتمع، ووجود عدة جهات متخصصة في إعادة الإعمار قد يحقق تكاملاً بين هيئات ذات قدرات مختلفة.
- من شأن مركزيةِ إعادة الإعمار أن تؤديَ إلى استبداد الهيئة القائمة عليها بالعملية دون أيِّ ضمان بأنها تستطيع أن تقدمَ أكثرَ مما تستطيع أن تقدمَه مجموعةٌ متنوعة من الهيئات الحكومية أو غير الحكومية. والحكومةَ اليمنية لطالما كانت ذاتَ قدرة محدودة على استيعاب المساعدات وتنفيذ المشروعات، والحرب لم تزد الوضع إلا سوءاً. ولا يوجد ما يدل على أنَّ هيئة مركزية لإعادة الإعمار ستؤدي أداءً أفضل.
- الهيئاتِ ليست متماثلةً؛ فبعضها أكثرُ كفاءةً من البعض الآخر، وتتيح اللامركزية فرصة للبعض لتحقيق نتائج أفضل من غيرها
- وأخيراً، فإن الاستثمار في عدة مؤسسات حكومية لتنفيذ إعادة الإعمار سيعزز تلك المؤسسات، ومن ثم يعزز نظام الرقابة والتوازن بين السلطات.

ثانياً: المجتمعات المحلية أولاً، والمنظمات الدولية ثانياً

بقدر ما نفضل أن نفكر خلافاً لذلك، فإنَّه يوجد «مجمّع إغاثة وإعادة إعمار»[٩] (relief and reconstruction complex) مشكّل من منظمات محلية ودولية تبذل جهدًا كبيرًا، ولكنها تكسب - أيضاً- مبالغَ طائلة من خلال عملها وسيطاً لمعظم مصادر التمويل الوارد إلى البلاد من الجهات المانحة. وقد لا يتلقى المستفيد النهائي في اليمن إلا نسبةً ضئيلة من المبلغ المخصص الأصلي، في حين يذهب الباقي إلى سلسلةٍ من الوسطاء مقابلَ ما يسمى «نفقات إدارية». ومن المؤكد أن ذلك سيستمر؛ إذ يكاد يكون من المستحيل نتيجة الأنظمة الحالية إدارةُ تحويلاتِ الأموال المرسلة من الجهات المانحة إلى المشروعات من دون منظماتٍ عالمية غيرِ حكومية تتمتع بالخبرة المناسبة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تضطلع المجتمعاتُ المحلية -في أقل تقدير بدورٍ في تحديد المشاريع التي يجب تنفيذُها في منطقتها، بل ينبغي تمكينها من ترشيح المنظمة الدولية غير الحكومية للعمل في مناطقها. وقد يمكن تنفيذ ذلك من خلال إنشاء منصة على

(9) Walden Bello, "The rise of the relief and reconstruction complex", *Focus web*, 2006, https://focusweb.org/the-rise-of-the-relief-and-reconstruction-complex/
Nikolaos Tzifakis "Post-Conflict Economic Reconstruction", *Princeton University*, 2013, https://pesd.princeton.edu/?q=node/260

شبكة الإنترنت، وتطبيقٍ للهواتف المحمولة لوضع بيان تفصيلي باحتياجات كلِّ منطقة من المناطق المحلية الصغيرة. وستمثل هذه المنصةُ، همزةَ وصل بين الاحتياجات الخاصة بكل منطقة، وبين الجهات المانحة المهتمة والمنظمات غير الحكومية المعنية، وذلك من خلال بيان تفصيلي يبين أين وكيف خُصِّصت الأموال المتاحة. وستتيح للمستخدمين -أيضاً- وسيلةً لإبداء آراءٍ يمكن للجميع الاطلاعُ عليها، ما يمكِّن المجتمعات المحلية -والأفراد- من تحديد احتياجاتها وأولوياتها، علماً، أن التكنولوجيا اللازمة لهذه العملية متوافرةٌ ومتاحة، وأنه بعد نشرها وتعميمها، سيتعلم اليمنيون سريعاً كيفيةَ توظيفها لتحقيق مصالح مناطقهم.

ثالثاً: الانتباه لاشتراطات الجهات المانحة

تفرض الجهاتُ المانحة شروطاً على المستفيدين لتضمن إنفاقَ أموالها إنفاقاً سليماً. ويقضي بعضها، أن تُجريَ الدولةُ المستفيدة إصلاحاتٍ واسعة النطاق تؤثر في عدة أمور، منها: النظام السياسي، وحجم الحكومة، والضرائب، والإنفاق العام. ويأتي الدعمُ المالي -في أغلب الأحيان- مقترناً بمطالبات باتخاذ إجراءات تقشفية، قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ورغم علم الجهات المانحة وإدراكها للقوة المدمرة لبعض شروطها، فإنها تميل إلى تجاهلها، بافتراضها تحدياتٍ قصيرةَ الأمد يمكن تجاوزُها، وأن هذه التحدياتِ لها فوائد اقتصادية في المدى الطويل[10]. ومع ذلك، هذه ليست الحال دائماً؛ إذ كان لبعض الشروط التي فرضها صندوقُ النقد الدولي في اليمن نتائجُ مدمرة كان من الممكن تجنبُها.

فقد أعاق صندوقُ النقد الدولي (من دون قصد) العمليةَ الانتقالية في اليمن، عقب الانتفاضة التي اندلعت في عام ٢٠١١م، ورأى بعضهم، أنه مهّد الطريق أمام الصراع الحالي من خلال دفع الحكومة في عام ٢٠١٤م إلى رفع الدعم عن الوقود. كان الصندوق مدركاً -بالطبع- للسياق الهشِّ للبيئة السياسية اليمنية، ويتوقع وقوعَ اضطرابات قصيرة الأجل، ولكنه قرر -في نهاية الأمر- قَبولَ المخاطرة والمضي قدماً. وفي حين أن هذا الموضوع مصدرُ جدلٍ كبير، وأنه بوسع المرء دائماً أن يجد حُجَجاً مضادةً لا تلقي باللوم على صندوق النقد الدولي، فإن الأمر يستحق التأملَ الجادَّ من كل من يسعى إلى فرض شروط على حزم إعادة الإعمار الموجهة لليمن. ورغم ضرورة فرض الشروط الآن ومستقبلاً، فلا بد للجهات المانحة من الانتباه للسياق السياسي ومواءمته لشروطها؛ إذ ينبغي عليها -دائماً- أن تأخذ في الحسبان مدى قدرة الحكومة اليمنية على الصمود أمام ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية الغاضبة.

(10) Ala'a Jarban, "Supporting and failing Yemen's transition: Critical perspectives on development agencies," in *Yemen: Politics, Governance, and Reconstruction in Yemen*, POMEPS, January, 2018, https://pomeps.org/wp-content/uploads/2018/02/POMEPS_Studies_29_Yemen_Web-REV.pdf

رابعاً: دعم المشاريع الناشئة والمشروعات متوسطة الحجم

إعادةُ إعمار ما بعد الحرب فرصةً لتكوين طبقة جديدة من التجار، وتنويع سبل توزيع الثروات بشكل يعزز العدالة الاقتصادية. وهذا يمكن تحقيقُه إذا أعطيت الفرصة للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمشاركة في إعادة الإعمار، والاستفادة من الضخ النقدي في البلاد. إن النهجَ الحاضر، يمنح أولوية للمقاولين أصحابِ التاريخ المعروف، والقدرات المالية القوية. تكفي نظرة سريعة على الشروط المرجعية المعتادة للمشروعات الممولة من الجهات المانحة للتَعرُّف على اشتراطات القبول التي تستبعد الأغلبية باستثناء الشركات المستقرة والراسخة. وفي حين أن هذا الأمر يُعد أمراً منطقيّاً لبعض المشروعات الأكبر، إلا أنه يجب أن تسمحَ الشروط المرجعية للشركات الناشئة بالانضمام إلى السوق، ولا سيما إذا كانت تقدم حلولاً مبتكرةً منافسة في التكلفة والجودة. ويمكن رؤية أهمية هذا الأمر إذا علمنا أن نسبة كبيرة من طبقة المهنيين والتجار قد خسروا جميع ممتلكاتهم في الحرب الأهلية اليمنية. ويمكن أن تبدأ هذه العملية بالاعتراف بالشركات الناشئة، بوصفها أطرافاً فاعلةً رئيسة في عملية إعادة الإعمار. نماذج إعادة الإعمار الحالية تعدُّ الحكومة، والدول الأجنبية، والمنظمات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وكبار المقاولين -الأطراف الفاعلة الرئيسة في العملية. ومن شأن الاعتراف بالشركات الناشئة، أن يمثل خطوةً مهمةً نحو منحها دوراً، وإتاحة التوزيع العادل للثروة في أثناء هذه العملية.

خامساً: الاستثمار في الابتكارات المفيدة في زمن الحرب

دفعت ضرورات حالة الحربُ اليمنيَّين إلى الابتكار والمبادرات الريادية. قطاعُ الطاقة أحدَ الأمثلة المهمة على ذلك. فقد دفع الدمارُ الذي لحق بمنظومة الطاقة الشعبَ إلى إيجاد مصادرَ بديلة للحفاظ على عمل ما يمتلكونه من ثلاجات، ومضخات ري، ووسائل اتصال. ومن حسن الحظ أن أصبحت هذه الظاهرة واسعةَ الانتشار لدرجة أنها حظيت باعترافٍ دولي وتلقت دعماً من بعض المنظمات الدولية[11]، ومن المهم مواصلة دعم هذا التوجه بعد انتهاء الحرب. إنّ الاعتمادَ في مرحلة الحرب على الطاقة الشمسية، بديلاً عن الطاقة الكهربائية المتولدة باستخدام الوقود، ليس بالأمر الفعال أو المتطور بالقدر الكافي للتنافس مع مصادر الطاقة الكهربائية التقليدية، ومن ثم، فسرعان ما قد يعود الأشخاص إلى

(11) Austin Bodetti, "Solar Power and the Yemeni Civil War", *Lobe Log*, January, 2019, https://lobelog.com/solar-power-and-the-yemeni-civil-war/

المصادر التقليدية بمجرد توافرها مرة أخرى. وبالتالي، لا بدّ من توفير حوافز للاستمرار في استخدام الطاقة البديلة. فإضافة إلى المنافع البيئية للطاقة الشمسية، فهناك منافع اقتصادية وإنمائية؛ إذ إنه من شأن مصادر الطاقة البديلة أن توفر على البلد مليارات الدولارات التي يمكن تخصيصُها لمجالات أخرى. وعلاوةً على ذلك، فإن غالبيةَ سكان اليمن - ولا سيما في المناطق الريفية - لا تتاح لهم سبلُ الحصول على الكهرباء، ما يجعل من المصادر البديلة فرصةً لزيادة فرص الحصول عليها. إضافة إلى هذا المثال، فقد توصل عددُ من الشباب اليمني -على مدى السنوات المنصرمة- إلى حلول لما يواجهونه من مشكلاتٍ أفرزتها الحرب، مثل: الأطراف الصناعية منخفضة التكلفة، والتقنيات البديلة لغسيل الكلى، وتنقية المياه، وغيرها. إنَّ إعدادَ بيان تفصيلي بتلك الابتكارات، واعتماد تلك التي نجحت فعليّاً، ودَعمَها ينبغي أن يكون جزءاً من تفويض الجهات المانحة.

سادساً: أولوية معالجة الصحة والبيئة

يجب أن يكون لهذا الأمر أولوية وتوجَّه لأموال المانحين. ويمكن للشركات الناشئة صاحبة الفكر الابتكاري أن تضطلع بدور خاصٍّ هنا، عبر تقديم حلول منخفضة التكلفة يمكن تنفيذها على نطاق واسع. وقد طورت بعض الشركات الناشئة تقنياتٍ يتيسر الحصولُ عليها، مثل: آلية للتنبؤ بالمخاطر الصحية المرتبطة بالبعوض. وقدمت شركاتٌ أخرى حلولاً زهيدةَ التكلفة لتنقية المياه، ولا سيما في المناطق التي ليس لديها إمكانيةُ الوصول إلى شبكات الإمداد. أيضاً، فإنّ الحروب الحديثة لها أثرٌ سلبي مدمر للبيئة. فالقنبلةَ ليست مجرد قنبلة، بل إن كل قنبلة (من عشرات الملايين من القنابل المستخدمة في أي حرب) تترك مخلفاتٍ كيميائية تَعلَق في الهواء، وتتسرب إلى التربة، وتنقلها الأمطارُ والرياح عبر مساحات جغرافية شاسعة، فتعيث فساداً بتسببها في إصابة السكان عموماً، ولا سيما الأطفال، بالأمراض. في بلدٍ مثل اليمن، حيث يعيش نحو ثلثي السكان في المناطق الريفية، تصبح هذه القضية أكثرَ إلحاحاً، إذ في غياب البدائل الصحية، سيلجأ الأشخاص إلى الغذاء والموارد المائية المتاحة، التي يُرجَّح أن تكون ملوثةً بموادَّ كيميائية كارثية. والأثرَ التراكمي الواقع في صحة الفرد ورفاهية الاقتصاد، لا يمكن لأحد تقديره أو تصوره. فالمخاطر عديدة، واحتمالات الحلول لا نهاية لها، وشبكات المبتكرين العالميين أصحاب الحلول القائمة، أو أولئك الذين بوسعهم تصميم حلول غير متوقعة موجودون ومتاحون. ويجب على الجهات المانحة والحكومة اليمنية، تشجيعُ الخبراء المدركين للتحديات الصحية والبيئية في البلاد على التعاون مع هؤلاء المبتكرين، واطلاعهم على التحديات التي تواجهها اليمن.

سابعاً: إضعاف النزعات الطائفية والمناطقية وعدم تقويتها

لعل الخطر الأكبر الذي تمثله إعادة الإعمار، هو ترسيخ الانقسامات الطائفية والمناطقية، لا بل وإعادة تشكيلها.

تتألف اليمن، شأنها شأن أي بلد آخر، من مجموعة متنوعة ومعقدة من الجماعات المحلية، التي تتمايز بثقافات ومصالح متنوعة ومتشابكة في الوقت نفسه، ومن ثَم، فإنه من المستحيل رسمُ حدودٍ لمثل هذه المجموعة المتنوعة ببساطة. ومما يؤسف له، أن التوجهَ السائد، هو تقسيمُ المجتمع اليمني إلى فئاتٍ محددة مناطقياً بجنوب أو بشمال، أو مذهبياً بزيدية أو سنية، أو اجتماعياً بقبلية أو حضرية... إلى ما هنالك من التقسيمات. وقد ارتأت الأطراف السياسية الفاعلة في اليمن؛ خلال العقود الأربعة المنصرمة فائدةَ التعبئة على أساس هذه الفئات وتسليحها ضد منافسيها، ما أفضى إلى تفجر السياسة الطائفية والإقليمية وما رافقها من تداعيات مدمرة. استمرار تقسيمَ اليمن على هذا النحو صار يبدو أمراً شائعاً وطبيعياً ومترسخاً. بل إن النزعتين الطائفية والإقليمية تستخدمان لتفسير جذور الصراع القائم فتبدأ بعض مبادرات السلام من منطلق ضرورة الاعتراف بهذه الفئات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. ولكن بنظرة متفحصة، يمكن الكشف عن أن الطائفية والإقليمية نزعتان محليتان ضعيفتان وسريعتا الزوال، إذ هما واجهتان للنزاع وأداتان للصراع، وليستا المسببتين له، وشرعنتهما لن يعزز -بالتأكيد- فرص السلام، أو الوئام المجتمعي، بل سيغرس بذور الصراع المستقبلي.

إن إعادةَ الإعمار في اليمن خلال مرحلة ما بعد الحرب، إما أن تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الطائفية والإقليمية، أو التخفيف من وطأتها. هناك سياسيون، واستشاريون، وناشطون يمنيون -سيطالبون بتقسيم الأموال استناداً إلى تلك التصنيفات بحجة الإنصاف وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الفئات والمناطق. تلبية هذه المطالب بشكل مطلق وغير فاحص قد يشكّل إحدى المخاطر البارزة في مرحلة ما بعد الحرب، لأنّ ذلك قد يؤدي إلى ترسيخ للنزعات الطائفية والإقليمية. إن هذه الأجندة، التي تبدو طبيعيةً، لا تتطلب سوى نظرة عن قرب؛ لإدراك أن تكافؤ الفرص لجميع الفئات والمناطق ليس هو نفسه تكافؤَ الفرص للثنائيات القائمة على الجنوبي أو الشمالي، والزيدي أو السني، والقبلي أو الحضري. فتكافؤ الفرص القائم على هذه الانقسامات ليس إلا مجردَ عمليةِ تأجيج آخر للخلاف باستخدام الأموال الدولية. وينبغي أن تتجنبَ عمليةُ إعادة الإعمار ما بعد فترة الحرب السماح لنفسها بأن تصبح سبباً في مزيد من تفتيت الهوية السياسية للفئات اليمنية. وإذا كان ثمة أمرٌ أؤكّد عليه، فهو هذا الأمر.

فن إعادة الإعمار

من الأهمية بمكان، تكثيف التفكير الناقد في منهج تفكيرنا وأسلوبه عند التعاطي مع عملية إعادة الإعمار. فأولاً، وقبل كل شيء، لا يوجد نموذج أفضل، ولا يصلح تطبيق مبدأ «أفضل الممارسات»، ثم إنّ إعادة الإعمار ليس علماً دقيقاً، وإنما هو فنٌّ تتمثل أداتُه الرئيسة في الفَهم العميق والمحلي للنسيج الاجتماعي، والبنية السياسية، والسياق الثقافي، والاقتصاد في بلد ما. ولكونه فنّاً، فإنه لا يتألف في جوهره من نظريات ونماذجَ (ولا سيما الاقتصادية منها)، وإنما من شغف وسعة أفق؛ شغف بالرخاء والرفاهية الإنسانية، وسعة أفق تجاه كيفية تحقيق هذا في مختلف المناطق المحلية. فالأمل معقود - الآن- على أن يُسهم الفنانون أصحاب سعة الأفق والشغف، والتدبر والفهم، في عملية إعادة الإعمار في اليمن إسهاماً ملموساً.

عن المؤلف

الدكتور عبدالله حميدالدين باحث أوّل في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رئيس برنامج الدراسات اليمنية، ورئيس وحدة التحرير ومراجعة المحتوى. حصل على درجة الدكتوراة من جامعة كنغز كولدج لندن في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. تركّز اهتماماته البحثية على التحوّلات الدينية في المجتمعات المسلمة، جيوبولوتيكا منطقة الخليج العربي، والتحوّلات السياسية والاجتماعية في اليمن.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

مؤسسة غير حكومية مستقلة مقرها مدينة الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وقد تأسس المركز عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، من قِبَل مؤسسة الملك فيصل من أجل الحفاظ على إرث المغفور له الملك فيصل ومواصلة رسالته النبيلة في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. يُعدُّ المركز منصة للبحوث والدراسات الإسلامية والمعاصرة، تجمع الباحثين ومراكز الأبحاث من المملكة وحول العالم، من خلال المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات، وإنتاج ونشر الأعمال الأكاديمية، وأيضًا من خلال الحفاظ على المخطوطات الإسلامية. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة النقاشات والاهتمامات الأكاديمية، مُتتبّعا إسهامات المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والفنون، والآداب قديماً، وحديثاً.

تضم إدارة البحوث بالمركز مجموعة من الباحثين المرموقين والواعدين الساعين إلى إنتاج أبحاث وتحليلات متعمقة في مختلف المجالات، كالدراسات الثقافية، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والدراسات الإفريقية، والدراسات الآسيوية، بالإضافة إلى الدراسات اليمنية.

يحتوي المركز على المكتبة التي تحتفظ بمخطوطات إسلامية نفيسة، وقواعد بيانات ضخمة في مجال العلوم الإنسانية، كما يضم إدارة المتاحف التي تحتوي على ست مجموعات قيمة يحفظها المركز، ويحتوي كذلك على متحف الفن العربي الإسلامي. ويضم المركز «دار الفيصل الثقافية»، وهي ذراعه التنفيذية فيما يتصل بصناعة النشر؛ حيث تقوم الدار بإصدار الكتب والمجلات الثقافية والمحكَّمة، كما يضم «دارة آل فيصل» التي تُعنى بتوثيق سيرة الملك فيصل وأبنائه، وحفظ تراثه.

لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة موقع المركز https://kfcris.com/ar

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com